



الإنتربول



مشروع

E-CRIME

يشترك الإنتربول في مشروع بحث يموله الاتحاد الأوروبي يُدعى E-Crime ويهدف إلى دراسة مدى تفشي الجريمة السيبرية وتناميها في قطاعات غير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من منظور قانوني واقتصادي.

وهذا المشروع الذي يستغرق ثلاثة أعوام ينفذه حاليا اتحاد دولي مكون من 10 جهات شريكة من أجهزة إنفاذ القانون والقطاع الخاص ومعاهد البحوث والأوساط الأكاديمية.

تلقى هذا المشروع تمويلا من البرنامج الإطاري السابع للاتحاد الأوروبي للبحوث والتنمية التكنولوجية والتجارب بموجب اتفاق المنحة المرقم 607775.



أثره

- يهدف العمل المضطلع به في إطار مشروع E-Crime إلى التأثير بشكل إيجابي وطويل الأمد في:
- توعية واضعي السياسات والمشرعين وأجهزة إنفاذ القانون على الصعيدين الوطني والدولي؛
- صياغة توصيات قانونية بشأن الحاجة إلى أدوات متطورة للتحقيقات وإجراءات للمساعدة القانونية المتبادلة؛
- فهم الجريمة السيبرية فهما أعمق لاعتماد تدابير أفضل لمنعها ومكافحتها؛
- مساعدة الجهات المعنية لتوفير حلول منيعة إزاء الجريمة المرتكبة على الإنترنت؛
- تعزيز ثقة المواطنين في استخدام البرمجيات الإلكترونية.

دور الإنترنت

في إطار مشروع E-Crime، يشكل الإنترنت صلة الوصل بين أجهزة إنفاذ القانون الدولية، ويقدم المشورة بشأن جوانب المشروع التي يمكن أن تؤثر في عمل الشرطة، ويفيد الجهات المعنية من خبرته القانونية في مجالات السرية وحماية البيانات وقانون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويأمل الإنترنت الاستفادة مباشرة من نتائج أعمال البحث التي يجريها الفريق المتعدد الاختصاصات المعني بالمشروع وتعزيز حضوره في ميدان البحوث المتطورة لمكافحة الجريمة السيبرية، وفي الوقت نفسه توفير الفرص لإشاعة المعارف في ما بين خبرائه في الداخل وبلدانه الأعضاء.

وللمزيد من المعلومات بشأن مشروع E-Crime، يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني www.ecrime-project.eu



مفهوم المشروع

أحرز الخبراء القانونيون والتقنيون تقدما في فهم الجريمة السيبرية وإدارتها وفي تقييم تبعاتها على المجتمع وعلى الصعيدين القانوني والاقتصادي. ولكن مجال العمل في هذا الصدد لا يزال رحبا.

ومن بين الصعوبات التي يتعين تذليلها الافتقار إلى تعريف وفهم مشتركين لماهية الجريمة السيبرية؛ وضرورة التنسيق بين الأنظمة الشرطية والقانونية على الصعيدين الوطني والدولي؛ وأهمية تبادل المعلومات على نطاق أوسع.

ويسعى مشروع E-Crime إلى معالجة هذه الصعوبات عن طريق مشاوررة مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة لتحليل التبعات الاقتصادية للجريمة السيبرية وإعداد تدابير قانونية وتقنية ملموسة لإدارة مخاطرها وردع مرتكبيها.

أهدافه

- قياس التبعات الاقتصادية للجريمة السيبرية - بعد فهم الصورة الحالية للجريمة السيبرية، سيستخدم فريق مشروع E-Crime المعلومات المتاحة والبيانات الجديدة المحصلة لوضع نموذج متعدد المستويات لقياس التبعات الاقتصادية للجريمة السيبرية؛
- تقييم التدابير الحالية لمكافحة الجريمة السيبرية - ولا سيما المبادرات في مجال التكنولوجيا، والتشريعات، وأفضل الممارسات، والسياسات، ونُهج إنفاذ القانون، والتوعية، وإشاعة الثقة؛
- إيجاد حلول ملموسة - سيقوم فريق مشروع E-Crime انطلاقا من استنتاجاته بحصر وتحديد تدابير مكافحة متنوعة وفعالة تشمل خصوصا تعزيز مناعة البرمجيات إزاء الجريمة، ومقترحات تتعلق بالتشريعات، وأدوات لإدارة المخاطر، وسياسات وممارسات جيدة، وتدابير لإشاعة الثقة.



الإنترنت

للاتصال:

الأمانة العامة

مكتب الشؤون القانونية

حماية البيانات والبرامج

200 quai Charles de Gaulle

69006 Lyon

France

الهاتف: +33 4 72 44 71 62

البريد الإلكتروني: ECRIME.INTERPOL@interpol.int



تويتر: @INTERPOL_HQ

يوتيوب: INTERPOLHQ

WWW.INTERPOL.INT